وقائع المؤتمر الدولي الرابع (التعليم العالي وقضايا المجتمع المعاصر)٦-٧/٥/٢٠٢٦

Kirkuk University Journal: Humanity Studies

مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية

ISSN P: 1992-1179
ISSN E: 3107-3360

https://kujhs.uokirkuk.edu.iq

The secession of Somaliland and its geopolitical implications in the Horn of Africa: A study of future scenarios

Prof. Dr. Hussein Aloon Ibrahim[1] **Prof. Dr. Hassan Ali Musleh[2]**

Hussin.a@uosamarra.edu.iq hassan.a.mu@uosamarra.edu.iq

University of Samarra Department of Geography College of Education for Human Sciences1,2

Abstract: This study examines the political secession of Somaliland as one of the most prominent contemporary geopolitical issues in the Horn of Africa, amid ongoing political and strategic transformations in the region. The research aims to analyze the geographical and historical dimensions that contributed to the emergence of this de facto independent entity, as well as to explore its regional and international significance and its impact on reshaping geopolitical balances.

The study adopts an analytical approach with a geopolitical perspective, focusing on the natural determinants of Somaliland and their role in enhancing its strategic importance, particularly its location overlooking the Gulf of Aden and its proximity to one of the world's most vital maritime routes. It also addresses the historical roots of the region and the trajectory of its separation from Somalia, alongside the political and legal complexities that have resulted in a prolonged unrecognized status at the international level.

From a forward-looking perspective, the research discusses Somaliland's strategies in pursuing international recognition through calculated moves that intersect with divergent regional and global interests within a complex geopolitical environment characterized by multiple actors and conflicting agendas. Furthermore, the study outlines key future scenarios, ranging from the persistence of the current status quo to partial recognition or potential structural shifts in the regional system.

***Keywords*:** Somaliland, Political Secession, Geopolitics, Horn of Africa, International Recognition, Regional Balance, Future Scenarios.

إنفصال إقليم أرض الصومال وآثاره الجيوبوليتيكية في القرن الأفريقي: دراسة في السيناريوهات المستقبلية

أ. د حسين علون إبراهيم السامرائي[١] أ. م. د. حسن علي مصلح الفراجي[٢]
[١]جامعة سامراء كلية التربية للعلوم الإنسانية قسم الجغرافية Hussin.a@uosamarra.edu.iq
[٢]جامعةسامراء كلية التربية للعلوم الإنسانية قسم الجغرافية hassan.a.mu@uosamarra.edu.iq

المستخلص:

يتناول هذا البحث ظاهرة الانفصال السياسي لإقليم أرض الصومال كونها واحدة من أبرز القضايا الجيوبوليتيكية المعاصرة في القرن الإفريقي، وذلك في ظل ما يشهده الإقليم من تحولات سياسية واستراتيجية متسارعة. ويهدف البحث إلى تحليل الأبعاد الجغرافية والتاريخية التي أسهمت في نشوء هذا الكيان شبه المستقل، فضلاً عن التعرف على مكانته الإقليمية والدولية وتأثيره في إعادة تشكيل التوازنات الجيوبوليتيكية في المنطقة.

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والتحليلي ذي البعد الجيوبوليتيكي، من خلال تتبع المقومات الطبيعية لإقليم أرض الصومال، ودورها في تعزيز أهميته الاستراتيجية، لاسيما موقعه المطل على خليج عدن وقربه من أحد أهم الممرات البحرية العالمية وهو خليج عدن وقربه من باب المندب. كما تناولت الدراسة الجذور التاريخية للإقليم، ومسار انفصاله عن جمهورية الصومال.

وفي إطار التحليل المستقبلي، ناقش البحث استراتيجيات الإقليم في السعي نحو الحصول على اعتراف دولي، من خلال تحركات محسوبة تتقاطع مع حسابات متباينة للقوى الإقليمية والدولية، في ظل بيئة جيوسياسية معقدة تتسم بتعدد الفاعلين وتضارب المصالح. كما استعرض البحث أبرز السيناريوهات المستقبلية المحتملة، التي تتراوح بين استمرار الوضع القائم، أو تحقيق اعتراف جزئي، أو حدوث تحولات جذرية في بنية النظام الإقليمي.

الكلمات المفتاحية:

إقليم أرض الصومال، الانفصال السياسي، الجيوبوليتيك، القرن الإفريقي، الاعتراف الدولي، التوازنات الإقليمية، السيناريوهات المستقبلية.

المقدمة

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في الحركات الانفصالية التي سعت إلى إعادة تشكيل الخريطة السياسية لبعض دول العالم، ولاسيما في المناطق التي تتسم بالهشاشة السياسية والتنوع الإثنوغرافي والتباينات الجغرافية. ويُعد إقليم أرض الصومال من أبرز النماذج المعاصرة لهذه الظاهرة، إذ أعلن انفصاله عن جمهورية الصومال مطلع تسعينيات القرن

الماضي، مستنداً إلى مقومات تاريخية وجغرافية وسياسية أسهمت في ترسيخ كيان شبه مستقل، رغم عدم حصوله على اعتراف دولي رسمي حتى الوقت الحاضر.

ويحتل إقليم أرض الصومال موقعاً استراتيجياً مهماً في القرن الإفريقي، لكونه يطل على خليج عدن، أحد أبرز الممرات البحرية العالمية التي تربط بين الشرق والغرب، الأمر الذي أكسبه أهمية جيوبوليتيكية متزايدة في ظل التنافس الإقليمي والدولي على النفوذ في هذه المنطقة الحيوية. كما أن ما يتمتع به الإقليم من استقرار نسبي مقارنة ببقية أجزاء الصومال، جعله محط اهتمام العديد من الفاعلين الدوليين والإقليميين، سواء من حيث الاستثمار أو التعاون الأمني.

في هذا السياق، يبرز موضوع الانفصال السياسي لإقليم أرض الصومال بوصفه إشكالية مركبة تتداخل فيها الأبعاد التاريخية والجغرافية والسياسية، وتنعكس آثارها على طبيعة التوازنات الجيوبوليتيكية في القرن الإفريقي. فالإقليم، على الرغم من نجاحه في بناء مؤسسات سياسية وإدارية فاعلة، ما يزال يواجه تحديات كبيرة تتعلق بشرعية وجوده على الصعيد الدولي، في ظل تمسك المجتمع الدولي بمبدأ وحدة أراضي الدول.

وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا البحث إلى تحليل المقومات الطبيعية التي أسهمت في تعزيز الموقع الاستراتيجي للإقليم، واستعراض جذوره التاريخية ومسار انفصاله، فضلاً عن دراسة مكانته الإقليمية والدولية، وصولاً إلى استشراف مستقبل هذا الكيان في ظل مساعيه للحصول على الاعتراف الدولي، وما يرتبط بذلك من تحركات محسوبة وحسابات متباينة بين القوى الفاعلة في المنطقة.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على نموذج انفصالي فريد في القارة الإفريقية، وتُسهم في فهم ديناميكيات التحول السياسي وإعادة تشكيل الدول في البيئات الهشة، فضلاً عن إبراز الدور الحاسم الذي تلعبه العوامل الجغرافية في توجيه مسارات الصراع والتنافس الجيوبوليتيكي في القرن الإفريقي.

أولاً: مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيس الآتي:

هل أسهم الانفصال السياسي لإقليم أرض الصومال في إعادة تشكيل التوازنات الجيوبوليتيكية في القرن الإفريقي، وما فرص تحوله إلى كيان معترف به دولياً في ظل المعطيات الإقليمية والدولية الراهنة؟

ثانياً: هدف البحث: يهدف البحث إلى تحليل أثر الانفصال السياسي لإقليم أرض الصومال في التوازنات الجيوبوليتيكية في القرن الإفريقي، من خلال دراسة مقوماته الطبيعية وجذوره التاريخية، واستشراف فرص حصوله على الاعتراف الدولي مستقبلاً.

ثالثاً: فرضية البحث: ينطلق البحث من الفرضية الآتية: يفترض البحث أن إقليم أرض الصومال يمتلك مقومات جغرافية وتاريخية تعزز من أهميته الجيوبوليتيكية، إلا أن تباين مصالح القوى الإقليمية والدولية يشكّل عائقاً رئيساً أمام حصوله على اعتراف دولي، مما يرجّح استمرار وضعه السياسي الحالي في المدى المنظور.

رابعاً: منهجية البحث: اعتمد البحث على:

١. المنهج التحليلي في تفسير العلاقة بين المقومات الجغرافية والأبعاد الجيوبوليتيكية للإقليم.
٢. والمنهج التاريخي في تتبع تطور إقليم أرض الصومال ومسار انفصاله عن جمهورية الصومال وتحليل مراحله المختلفة.

خامساً: الحدود الزمانية والمكانية: تتمثل بالحدود الزمانية والمكانية للبحث:

١. **الحدود الزمانية:** منذ إعلان الانفصال عام ١٩٩١م وحتى الوقت الحاضر
٢. **الحدود المكانية:** فتتمثل بإقليم أرض الصومال ضمن إطار القرن الإفريقي، مع الإشارة إلى محيطه الإقليمي.

سادساً: هيكلية البحث: يتكون البحث من مقدمة وإطار نظري وثلاثة مباحث رئيسة، ويختتم بجملة من الاستنتاجات والمقترحات، فضلاً عن قائمة بالمصادر والمراجع المعتمدة:

المبحث الأول: العوامل الطبيعية المؤثرة في موقع إقليم أرض الصومال واستراتيجياته في القرن الإفريقي.

المبحث الثاني: الجذور التاريخية والأهمية الإقليمية والدولية لإقليم أرض الصومال: دراسة في مسار الانفصال ووضعه المعلق.

المبحث الثالث: استراتيجيات الإقليم في السعي نحو المكانة الدولية: التحديات والحسابات المستقبلية.

خريطة (١) الموقع الجغرافي لإقليم ارض الصومال

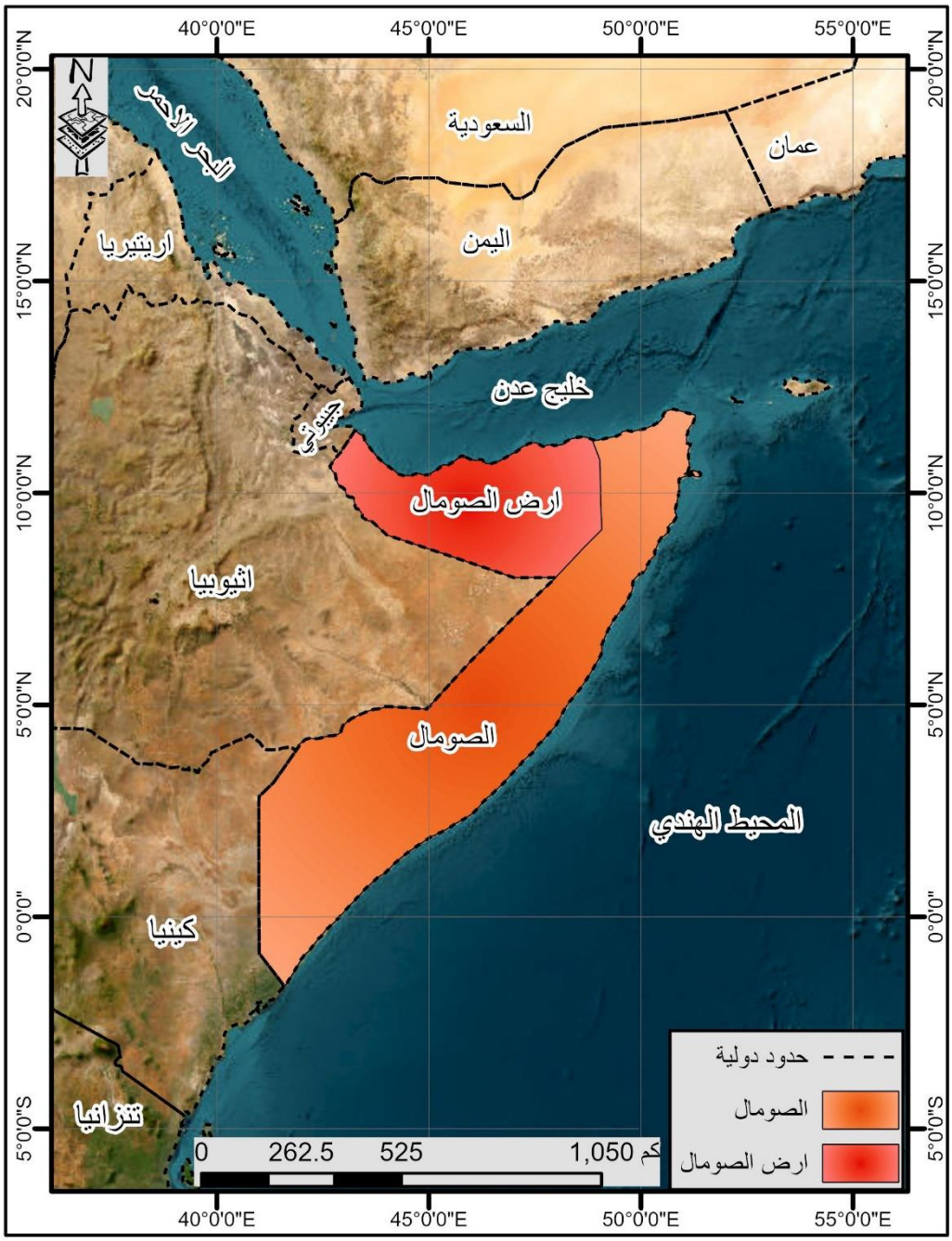

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على:

١. خرائط Google Earth، ٢٠٢٦.

٢. ومخرجات برنامج arc gis10.8.

المبحث الأول: العوامل الطبيعية المؤثرة في موقع إقليم أرض الصومال واستراتيجياته في القرن الإفريقي.

اولاً: الموقع النسبي والاستراتيجي لإقليم ارض الصومال

يُقصد **بالموقع النسبي** موقع الدولة سواء كان بحرياً أو برياً، إذ يحدد نمط وطبيعة توجهها الجغرافي، ويؤثر في صنع قراراتها وفي قيمتها السياسية، من خلال توجيه سياساتها الداخلية والخارجية(الدويكات، ٢٠١١م، ص٩٥). أما موقع الجوار، فتقع أرض الصومال في القرن الإفريقي، في شمال غرب جمهورية الصومال. يحدها من الشمال خليج عدن، ومن الجنوب والجنوب الغربي إثيوبيا الاتحادية، ومن الشرق إقليم بونتلاند في جمهورية الصومال، ومن الشمال الغربي جيبوتي. ويبلغ طول ساحلها ٨٥٠ كيلومتراً(حكومة ارض الصومال، ٢٠٢٦م)، مما يشكل ٢٨٪ من إجمالي طول ساحل جمهورية الصومال الذي يبلغ ٣٣٠٠ كيلومتر(مقديشو، ٢٠١٦م، ص٤).

إن الموقع البحري لأرض الصومال ومجاورته لدول غير ساحلية منحه أهمية جغرافية واقتصادية وسياسية، ووجه سياساته الخارجية نحو الدول الإقليمية والدولية، مما شكل عاملاً قوياً اعتمد عليه الإقليم عند إعلانه الانفصال من جانب واحد عن جمهورية الصومال، ويتضح أن الموقع النسبي لإقليم أرض الصومال يمثل عنصراً محورياً في تحديد أهميته الاستراتيجية، حيث يربطه تواصله البحري مع الممرات العالمية الحيوية بتفاعلات القوى الإقليمية والدولية، كما يحدد توازنه مع دول الجوار ويشكل إطاراً حاسماً لتوجهاته السياسية والاقتصادية والأمنية، ما جعله عاملاً أساسياً في مسار انفصاله وارتباطه بالديناميات الجيوبوليتيكية للقرن الإفريقي.

اما **الموقع الاستراتيجي** يُقصد به الأهمية الخاصة للموقع الجغرافي لأي دولة أو إقليم من النواحي السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية، أو من خلال دمج أكثر من جانب في الوقت نفسه، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي. ويتيح هذا الموقع للحكومة استثمار الخصائص

المكانية لتحقيق مزايا سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، بما يسهم في تعزيز قوة الدولة ومكانتها الإقليمية والدولية، ويمثل أحد العوامل الأساسية التي تحدد أسباب تفوقها وقدرتها على التأثير في التوازنات الجيوبوليتيكية(جاد الرب، ٢٠٠٨م، ص٥٤).

ويكتسب الموقع الاستراتيجي لإقليم أرض الصومال أهميته من الموقع الجغرافي العام لدول القرن الإفريقي(الصومال، اثيوبيا، اريتيريا، جيبوتي)، حيث يطل الإقليم على خليج عدن، وعلى المحيط الهندي جنوباً، كما يشرف على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ومضيق باب المندب، وهو المضيق الحيوي الذي يتحكم بالحركة التجارية العالمية، ولا سيما تجارة النفط القادمة من منطقة الخليج العربي إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية(جيدي، ٢٠١٥م، ص٧-٨). ويُعد هذا الموقع ذا أهمية استراتيجية كبيرة، إذ يتيح إمكانية مراقبة حركة السفن التجارية والعسكرية، ويمثل نقطة محورية لأي تحركات عسكرية محتملة من الشرق أو الغرب من قبل القوى العظمى المتنافسة للسيطرة على المواقع الاستراتيجية العالمية(جيدي، ٢٠١١م، ص٩).

وبذلك، يظهر أن الموقع الاستراتيجي لإقليم أرض الصومال لا يقتصر على كونه مجرد موقع جغرافي، بل يمتد تأثيره إلى أبعاد سياسية واقتصادية وعسكرية، مما يعزز من قدرة الإقليم على التأثير في السياسات الإقليمية والدولية، ويجعله عنصراً محورياً في فهم الدور الجيوبوليتيكي للقرن الإفريقي، وفي تفسير مسار انفصاله واستراتيجيته في التعامل مع القوى الإقليمية والدولية.

ثانياً: تحليل المساحة والشكل الجغرافي لإقليم ارض الصومال

المساحة تُعرّف على أنها الحيز الأرضي الذي تشغله الدولة، ولها تأثير كبير على قيمتها السياسية، إذ تُعتبر عاملاً مهماً في تحديد قوة الدولة وقدرتها على التأثير في محيطها الإقليمي والدولي(حجازي، ١٩٩٧م، ص١٠١). وتبلغ مساحة إقليم أرض الصومال نحو ١٧٦,١١٩ كم^2، ما يشكل نحو ٢٧.٧٪ من إجمالي مساحة جمهورية الصومال البالغة ٦٣٦,٦٥٧ كم^2. وتمتلك أرض الصومال مساحة أكبر مقارنة بدول مجاورة وصغيرة، مثل جمهورية جيبوتي التي تبلغ مساحتها ٢٣,٢٠٠ كم^2، ودولة قطر ١١,٦٠٧ كم^2، ومملكة البحرين ٧٧١ كم^2(الإحصاءات العالمية، ٢٠١٨م، ص٦٨، ١٣٦، ١٧٠، ١٩٨). ويُصنف الإقليم وفق تصنيف باوندز ضمن

الدول صغيرة المساحة التي تتراوح مساحتها بين ١٢٥,٠٠٠–٢٥٠,٠٠٠ كم²، بينما يصنف ضمن الدول متوسطة المساحة وفق تصنيف هارلم دوبليه الذي يضع نطاق المساحة بين ١٥٠,٠٠٠–٣٥٠,٠٠٠ كم²(كاظم، ٢٠١١م، ص٢٤-٤٣).

إدارياً، يتكون إقليم أرض الصومال من العاصمة هرجسيا وست مناطق رئيسة هي: الشمال الغربي، أودل، الساحل، تغدير، سول، وساناغ، وتشمل أيضاً مدناً رئيسية أخرى مثل بوراو، بوراما، بربره، أريكافو، ولاسكانود. ويشكل هذا التقسيم الإداري ما يُعرف باسم جمهورية أرض الصومال، والتي تتمتع بهياكل سياسية وإدارية شبه مستقلة على الرغم من عدم الاعتراف الدولي الرسمي بها حتى الوقت الحاضر(احمد، ٢٠٠٩م، ص٢٢).

يُعد شكل الدولة أحد المحددات الأساسية لوحدة الدولة وتماسكها وقوتها، وفق التحليل الجغرافي السياسي، إذ أن الشكل الجغرافي الملتئم والمحتشد يُعتبر المثالي لتحقيق التماسك الداخلي. فكلما كانت أجزاء الدولة متصلة ومتلاصقة، أو ظهرت ككتلة واحدة، كلما قصرت أطوال الحدود بالنسبة للمساحة، مما يسهل إدارة الحدود ويزيد من فعالية الرقابة والسيطرة على كامل الأراضي، ويحد من النزاعات الداخلية أو التفكك الجغرافي. ويعتبر هذا التماسك المكاني عاملاً إيجابياً يعزز من قدرة الدولة على الصمود أمام الضغوط الإقليمية ويزيد من استقرارها السياسي والاقتصادي(سعودي، ٢٠٠٧م، ص٣١).

ومن خلال الخريطة (١)، يظهر أن إقليم أرض الصومال يتمتع بشكل ملتحم ومتماسك، إذ تشكل أراضيه كتلة واحدة متصلة دون انفصالات جغرافية كبيرة أو مناطق متفرقة، ما يجعله مثالياً من منظور التحليل الجغرافي السياسي. ويعزز هذا الشكل الملتئم أهمية الإقليم ككيان يمكن أن يتحقق له الاستقرار الداخلي، كما يُعتبر عاملاً إيجابياً في تقييم إمكانية قيام الدولة بشكل مستقل، إذ أن قوة الدولة لا تُقاس بالمساحة وحدها، بل بمدى تماسك أراضيها واتصالها المكاني. وبذلك، يشكل شكل الإقليم بالإضافة إلى مساحته عاملاً مزدوجاً يدعم إمكانياته في الاستقلال الذاتي والقدرة على إدارة شؤونه الداخلية والخارجية بشكل أكثر كفاءة.

ثالثاً: تأثير التضاريس والمناخ على الموقع الاستراتيجي لإقليم ارض الصومال في القرن الافريقي

يُعتبر سطح الأرض من أبرز العوامل الطبيعية التي تدرسها الجغرافيا السياسية عند تقييم قوة الدولة، إذ يؤثر اختلاف أشكال السطح بين المرتفعات والهضاب والسهول على القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية لأي دولة(الدويكات، ٢٠١١م، ص١٤١). فكل شكل من أشكال السطح له انعكاسات إيجابية وسلبية على البنية الاقتصادية والسكّانية، ويحدد الإمكانيات الاقتصادية التي يمكن أن توفرها الأرض، ما يجعل دراسة الطبوغرافيا أحد المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها تقدم ورقي الدولة واستقرارها الداخلي(الديب، ١٩٧٨م، ص٨٥).

ويتكون إقليم أرض الصومال من ثلاثة نطاقات طبوغرافية رئيسية:

١. المسطح الساحلي (جوبان): يمتد هذا النطاق على طول الساحل، ويتميز بارتفاع درجات الحرارة مع انخفاض معدل الأمطار خلال فصل الصيف، إذ تتجاوز درجة الحرارة عادة ٣٨°م، بينما تكون أقل خلال فصل الشتاء. ويعد هذا النطاق حيوياً للأنشطة البحرية والتجارة الساحلية، رغم تحديات المناخ شبه الجاف.
٢. المدى الساحلي (أوجو): يمتد مباشرة جنوب المسطح الساحلي، ويتميز بارتفاعات متفاوتة تتراوح بين ١٨٠٠ متر غرباً و٢١٠٠ متر شرقاً، ويشهد تساقطاً أكبر للأمطار مقارنة بالمسطح الساحلي، ما يوفر إمكانيات زراعية ورعوية أفضل. ويُعتبر هذا النطاق منطقة استراتيجية من حيث الاستقرار السكاني والموارد الاقتصادية التي يمكن استثمارها في الزراعة والرعي.
٣. الهضبة (هاود): تقع هذه المنطقة الرعوية جنوب المدى الساحلي، وتمثل مناطق مفتوحة للأنشطة الرعوية التقليدية، وتلعب دوراً مهماً في تأمين الموارد الغذائية للسكان المحليين(علي وإبراهيم، ٢٠١٢م، ص١،٧).

أما مناخ إقليم أرض الصومال فيتميز بكونه شبه قاحل، مع متوسط درجات حرارة يومية يتراوح بين ٢٥°م و٣٥°م، ما يجعل الموارد المائية محدودة ويزيد من أهمية التخطيط لإدارة البيئة والموارد الطبيعية. وبذلك، تشكل هذه النطاقات الطبوغرافية والمناخية معاً عاملاً أساسياً في تقييم الإمكانات الاقتصادية والاستراتيجية للإقليم، سواء من منظور الأمن الغذائي، أو الاستقرار السكاني، أو القدرة على توجيه السياسات الاقتصادية والسياسية بشكل فعّال(سعودي، ٢٠٠٧م، ص٧٥).

يشكل سطح الأرض ومناخ إقليم أرض الصومال عاملان مترابطان أساسيان يؤثران على توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية، إذ تحدد المرتفعات والهضاب والسهول مع المـــــــناخ شبه القاحل إمكانيات الزراعة والرعي والتخطيط البيئي. ويبرز هذا التنوع الطبيعي كعامل مهم في تعزيز الاستقرار الداخلي وتحقيق الاســـتغلال الأمثل للموارد، مما يجـــــعله عنصراً حيوياً عند تقييم الإمكانات الطبيعية والاسـتراتيجية للإقليم.

المبحـث الثـاني: الجـذور التاريخيـة والاهميـة الإقليميـة والدوليـة لإقلـيم ارض الصـومال: دراسة في مسار الانفصال ووضعه المعلق

اولاً: الأصول التاريخية والتكوين السياسي لإقليم ارض الصومال

شهد إقليم أرض الصومال تطورات تاريخية وسياسية مهمة تعود جذورها إلى أواخر القرن التاسـع عشـر، إذ قامت بريطانيا بإبرام سـلسـلة من المعاهدات مع عشـائر المنطقة خلال عقد الثمانينيات من القرن ذاته، والتي مهدت الطريق لإعلان محمية أرض الصومال البريطانية رسمياً عام ١٨٨٧م. وقد تم تحديد حدود هذه المحمية عبر مجموعة من الاتفاقيات الدولية، شـــملت اتفاقيات مع إثيوبيا عام ١٨٨٧م، وفرنســـا (جيبوتي حالياً) عام ١٨٨٨م، وإيطاليا (الصـــومال الإيطالي) عام ١٨٩٤م، وهو ما أسس للإطار الجغرافي والسياسي للإقليم(رئاسة جمهورية ارض الصومال، ٢٠٢١م).

استمر هذا الوضـع الاستعماري حتى عام ١٩٦٠م، حين نالت المحمية استقلالها لتصبح دولة ذات سـيادة عُرفت باسـم "دولة أرض الصـومال". غير أن هذا الاسـتقلال لم يدم طويلاً، إذ بعد خمسة أيام فقط تم إعلان الاتحاد مع الصومال (المستعمرة الإيطالية السابقة)، لينتج عن ذلك قيام "جمهورية الصـومال"، وذلك في إطار مشـروع سـياسـي يهدف إلى إنشـاء "الصـومال الكبير" الذي يسـعى إلى توحيد جميع الشـعوب الصـومالية المنتشرة في خمس مناطق في القرن الإفريقي، تشمل شمال كينيا، والصومال الإيطالي، وأرض الصومال، والصومال الفرنسي (جيبوتي)، وشرق إثيوبيا(احمد، ٢٠٠٩م، ص٢٢).

إلا أن سنوات الاتحاد الأولى شهدت تنامي شعور لدى سكان أرض الصومال بالتهميش السياسي والاقتصـادي، نتيجة ما اعتُبر توزيعاً غير عادل للمناصـب السياسية والعسكرية لصـالح

النخب الجنوبية. وقد تفاقمت هذه التوترات بشكل ملحوظ بعد عام ١٩٦٩م، مع تصاعد الخلافات بين الحكومة المركزية وسكان الشمال، الأمر الذي أدى الى تشكيل حركة معارضة عُرفت باسم "الحركة الوطنية الصومالية" عام ١٩٨١م، والتي اتخذت من شمال البلاد مركزاً لنشاطها السياسي والعسكري(وزارة الخارجية الامريكية، ١٩٩١م).

واستمر هذا التوتر حتى عام ١٩٩١م، حين أدى سقوط النظام الحاكم آنذاك إلى انهيار كامل في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة الصومالية، نتيجة حرب أهلية واسعة النطاق. وفي ظل هذا الانهيار، أعلنت أرض الصومال انسحابها من الاتحاد مع الصومال واستعادة استقلالها في العام نفسه، وذلك بقرار صادر عن مؤتمر مجلس الشيوخ في مدينة بوراو. ومنذ ذلك الحين، شهد الإقليم درجة ملحوظة من الاستقرار السياسي والتنمية النسبية مقارنة ببقية مناطق الصومال، رغم استمرار غياب الاعتراف الدولي الرسمي بسيادته(عثمان، ٢٠٠٥م، ص٣).

وفي إطار بناء مؤسسات الدولة، شرعت أرض الصومال في تطوير نظامها الدستوري، بدءاً من اعتماد "الميثاق الوطني" عام ١٩٩٣م، تلاه إصدار دستور مؤقت عام ١٩٩٧م، وصولاً إلى اعتماد دستور دائم عام ٢٠٠١م، بعد أن أقره سكان الإقليم في استفتاء شعبي بنسبة تأييد بلغت ٩٧.٩٪، وهو ما يعكس مستوى من التوافق الداخلي حول النظام السياسي القائم.(Bradbury, 2003, p97)

وعلى الرغم من عدم حصول أرض الصومال على اعتراف دولي رسمي كدولة مستقلة، إلا أن الواقع العملي يشير إلى نوع من الاعتراف غير المباشر، حيث تتعامل معها أكثر من ٢٠ دولة في مختلف القارات باعتبارها كياناً سياسياً قائماً يمارس سيادته الفعلية ضمن حدوده التي ورثها عن الحقبة الاستعمارية البريطانية(حكومة ارض الصومال، ٢٠٢٤م). ويتجلى ذلك في إقامة علاقات غير رسمية، مثل فتح ممثليات تجارية، فضلاً عن امتلاك الإقليم لمقومات الدولة، بما في ذلك علم خاص، ونشيد وطني، وعملة محلية، وجيش، ومؤسسات حكومية وتشريعية، إضافة إلى إصدار جوازات سفر معترف بها من قبل عدد من الدول(حلني، ٢٠١٧م،ص١٨).

ثانياً: القيمة الجيوبوليتيكية لإقليم ارض الصومال إقليمياً ودولياً

على الرغم من إعلان إقليم أرض الصـــومال اســـتقلاله من جانب واحد عن جمهورية الصـومال، وسـعيه المسـتمر للحصـول على اعتراف دولي، إلا أنه لم يحظَ حتى الآن باعتراف رسـمي سـواء على المسـتوى الإقليمي أو الدولي. ومع ذلك، لم يمنع هذا الواقع من بروز الإقليم كفاعل جيوبوليتيكي مهم، إذ يشـهد حالة من التنافس الإقليمي والدولي تهدف إلى تعزيز العلاقات معـه والاســـتفادة من موقعـه الاســـتراتيجي وموارده، الأمر الذي يعكس قيمتـه الجيوبوليتيكيـة المتنامية(القدس العربي، ٢٠٢٠م).

١- الامتداد الجيوبوليتيكي لإقليم أرض الصـــومال ضـــمن نطاق الجوار والإطار الإقليمي: تُعد إثيوبيا من أبرز الدول الإقليمية التي ترتبط بعلاقات متعددة الأبعاد مع إقليم أرض الصـــومال، تشمل الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية، فعلى الرغم من التزامها بمقررات الاتحاد الإفريقي التي تحول دون الاعتراف الرسـمي باسـتقلال الإقليم، إلا أنها تقيم معه علاقات شـبه دبلوماسـية من خلال مكتب تمثيلي في العاصمة هرجيسا(جيدي، ٢٠٢١م، ص١٢). كما يتجلى هذا التقارب في وجود فروع للمصـارف الإثيوبية، فضـلاً عن التعاون في مجالات النقل والمواصـلات، بما في ذلك شـبكات الطرق والسـكك الحديدية والخطوط الجوية، إلى جانب مشـاريع الطاقة. ويُعد ميناء بربرة أحد أهم ركائز هذا التعاون، لا سيما بعد توقيع الاتفاقية الثلاثية بين أرض الصومال وشركة موانئ دبي العالمية وإثيوبيا، والتي حصـلت بموجبها الأخيرة على حصـة بلغت ١٩٪، ما يعكس أهمية الإقليم كمنفذ بحري حيوي للدول الحبيسة(مقديشو، ٢٠١٩م، ص٩).

أما إريتريا، فقد دخلت حديثاً في إطار العلاقات الاقتصـــادية مع أرض الصـــومال، من خلال انضـمامها إلى تكتل اقتصـادي إقليمي طُرحت فكرته عام ٢٠١٩م، ويضـم إلى جانبها كلاً من كينيا وإثيوبيا، في محاولة لتعزيز التكامل الاقتصـــادي في منطقة القرن الإفريقي(ســـليمان، ٢٠١٩م). كما اتجهت كينيا إلى تطوير علاقاتها مع الإقليم، حيث أعلنت نيتها فتح مكتب تمثيلي في هرجيســا، في ســياق توتر علاقاتها مع الصــومال بشــأن النزاعات البحرية، وهو ما يعكس توظيف الإقليم ضمن توازنات الصراع الإقليمي(عبدالله، ٢٠١٨م، ص٤).

وفي السـياق ذاته، برز اهتمام بعض الدول العربية، إذ سـعت مصـر إلى تعزيز حضـورها في الإقليم من خلال التفكير في إنشاء قاعدة عسكرية، فضـلاً عن دعمها السياسـي لمسـاعي الإقليم

في الحصـــول على الاعتراف الـدولي. كمـا يظهر الـدور العُمـاني من خلال الاســـتثمـارات الاقتصـــادية، حيث وقعت إحدى الشـــركات العُمانية اتفاقاً عام ٢٠١٩ لإنشـــاء مصـــنع لإنتاج الإسمنت في مدينة بربرة بطاقة إنتاجية تصل إلى مليون طن سنويا(عسكر، ٢٠١٩م، ص١٤).

وتبرز دولة الإمارات العربية المتحدة كأحد أهم الفاعلين الإقليميين، حيث وقعت اتفاقية لتطوير ميناء بربرة وإنشـــاء قاعدة عســـكرية، في إطار ســـعيها لتعزيز نفوذها في البحر الأحمر(مركز الامارات، ٢٠٢٠م)، إلا أن المشروع العسكري واجه عقبات بعد إلغاء الحكومة الصومالية رخصة شركة موانئ دبي(عسكر، ٢٠١٩م، ص١٩). كذلك، لعبت المملكة العربية السعودية دوراً إنسانياً من خلال إنشـــاء مراكز إغاثة وتقديم المســـاعدات للســـكان المتضـــررين من الجفاف، ما يعكس حضوراً إقليمياً متعدد الأبعاد في الإقليم(عسكر، ٢٠٢٠م، ص١٥).

٢- الابعاد الجيوبوليتيكية العالمية لإقليم أرض الصـومال: على المسـتوى الدولي، تتجلى أهمية إقليم أرض الصومال من خلال انخراط عدد من القوى الدولية في علاقات مباشرة أو غير مباشرة معه. فقد قدمت كندا مساعدات مالية بملايين الدولارات لدعم برامج التنمية، لا سيما في مجالات الزراعة والحد من سوء التغذية، مستهدفة مناطق محددة داخل الإقليم(عربي بوست، ٢٠٢١م).

وفي إطار التنافس الدولي في القرن الإفريقي، أدركت تركيا الأهمية الاســـتراتيجية لموقع الإقليم، خاصة ميناء بربرة، مما دفعها إلى تبني موقف حذر يسعى إلى منع انفصال الإقليم رسمياً حفاظاً على نفوذها في الصـــومال، مع اســـتمرارها في تقديم مســـاعدات إنســـانية وتنموية، فضـــلاً عن محاولاتها المتكررة للوســـاطة بين الحكومة الصـــومالية وأرض الصـــومال دون تحقيق تقدم ملموس(جيدي، ٢٠٢١م، ص٨).

أما تايوان، فقد ســعت إلى بناء علاقات متقدمة مع الإقليم، حيث شــهدت العلاقات بين الطرفين منذ عام ٢٠٠٩ تطوراً ملحوظاً في مجالات متعددة، شــملت الأمن البحري، والتعليم، والصـــحة، والطاقة، والتعدين، وتقنية المعلومات. وتوج هذا التعاون في عام ٢٠٢٠ بإعلان تبادل التمثيل الدبلوماسي، ما يعكس توجهاً نحو تعزيز الحضـور الدولي للإقليم خارج الأطر التقليدية(مقديشـو، ٢٠١٩م).

وفي السـياق ذاته، تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى أرض الصـومال باعتبارها موقعاً استراتيجياً يمكن أن يشكل بديلاً محتملاً لجيبوتي في ظل تنامي النفوذ الصيني هناك، خصوصاً في إطار التنافس الدولي على الممرات البحرية الحيوية. كما قدم الاتحاد الأوروبي دعماً مالياً وتنموياً كبيراً للإقليم ضمن برامج دعم الصومال، حيث بلغت قيمة المساعدات مئات الملايين من اليوروهات، وتركزت في مجالات البنية التحتية، والتعليم، والحوكمة، ودعم المؤسـسـات الأمنية والقضائية والعمليات الانتخابية، ما يعكس اهتماماً دولياً بتعزيز الاستقرار المؤسسي في الإقليم. فضلاً عن ذلك، توجد علاقات غير رسمية بين أرض الصومال وعدد من الدول الأوروبية، مثل المملكة المتحدة وألمانيا ودول إسكندنافيا، التي تتعامل مع الإقليم باعتباره واقعاً سياسياً قائماً، رغم غياب الاعتراف الرسمي(عسكر، ٢٠١٩م، ص٦).

ثالثاً: تحديات الانفصال والاستقلال وأفق الوضع المعلق لأرض الصومال

تُعدّ وضعية إقليم أرض الصومال مثالاً واضحاً على ما يُعرف بـ"الانفصال المعلّق"، إذ أعلن الإقليم انفصاله عن جمهورية الصومال في ١٨ أيار ١٩٩١م، إلا أنّ هذا الإعلان لم يُترجم إلى اعتراف دولي رسمي حتى الوقت الحاضر، على الرغم من إصرار قيادته السياسية على التعامل معه بوصفه دولة مستقلة قائمة بذاتها. وقد انعكس هذا الوضع بشكل مباشر على طبيعة التفاعلات السياسية والاقتصادية للإقليم، حيث سعت حكومته منذ اللحظة الأولى إلى كسب الشرعية الدولية عبر توجيه نداءات متكررة إلى الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والدول الإقليمية والدولية، بهدف الحصول على الدعم والاعتراف(الخوند، ١٩٩٤م، ص١٩٨).

وفي ظل غياب الاعتراف الدولي، واجه الإقليم تحديات اقتصـادية كبيرة، لا تعود إلى الحروب الأهلية، بل إلى افتقاره لمقومات التنمية الاقتصادية الأساسية، الأمر الذي دفع عدداً من المنظمات الإنسـانية غير الحكومية إلى التدخل وتقديم المسـاعدات. إلا أنّ هذه الجهود بقيت محدودة وغير قادرة على تلبية احتياجات السكان على المدى الطويل، فضـلاً عن عدم امتلاكها الصـلاحيات اللازمة للتعامل مع الإقليم ككيان سياسـي، مما أدى إلى تراجع دورها تدريجياً، وزاد من حدة الأزمة الاقتصادية، ودفع حكومة الإقليم إلى تكثيف تحركاتها الدبلوماسية لإقناع المجتمع الدولي بخصوصية وضعها(الخوند، ١٩٩٤م، ص١٩٩).

وعلى الصعيد السياسي، قامت قيادة الإقليم بسلسلة زيارات واتصالات شملت دول الجوار مثل إثيوبيا وجيبوتي، إضافة إلى عدد من الدول الغربية والمنظمات الدولية، إلا أنّ جميع هذه المساعي لم تفضِ إلى تحقيق الاعتراف الرسمي. ويرتبط ذلك بجملة من الاعتبارات الدولية، أبرزها اشتراط بعض الدول الحصول على موافقة الحكومة المركزية في الصومال، والتي بقيت تعاني من حالة عدم الاستقرار وغياب السلطة المركزية الفاعلة، مما جعل مسألة الاعتراف مرهونة بتسوية شاملة للأزمة الصومالية(الخوند، ١٩٩٤م، ص٢٠٠).

أما داخلياً، فقد واجهت تجربة الانفصال تحديات بنيوية تتعلق بطبيعة المجتمع الصومالي القائم على الانتماءات القبلية، فضلاً عن طبيعة النخب السياسية والعسكرية التي قادت المرحلة، والتي كان معظمها جزءاً من النظام السابق، الأمر الذي انعكس على أسلوب إدارة السلطة وحدّ من فرص تحقيق استقرار سياسي وأمني مستدام. كما أسهمت التدخلات الخارجية، المرتبطة بمصالح القوى الدولية والإقليمية، في تعقيد المشهد، من خلال توظيف الانقسامات الداخلية وتعزيز حالة عدم الاستقرار (الخوند، ١٩٩٤م، ص٢٠٠).

المبحث الثالث: استراتيجيات إقليم ارض الصومال في السعي نحو مكانة دولية: التحديات والحسابات المستقبلية

اولاً: التحركات المحسوبة نحو الاعتراف الدولي

تواصل إدارة إقليم أرض الصومال مساعيها الحثيثة لنيل الاعتراف الدولي منذ أكثر من ثلاثة عقود، وذلك منذ إعلانها الاستقلال من جانب واحد عقب انهيار نظام محمد سياد بري عام ١٩٩١م. ومع ذلك، شكّل مطلع عام ٢٠٢٤م نقطة تحوّل بارزة في هذا المسار، إثر توقيع اتفاق مبدئي مع إثيوبيا يقضي بمنحها منفذاً بحرياً على مساحة تُقدّر بنحو ٢٠ كم^2، مقابل اعترافها بالإقليم كدولة مستقلة. وقد مثّل هذا الاتفاق خطوة متقدمة نحو تحقيق اختراق في جدار العزلة الدولية، لا سيما في ظل إدراك أرض الصومال أن أي اعتراف من دولة إقليمية مؤثرة كإثيوبيا قد يفتح المجال أمام دول أخرى، خصوصاً في إفريقيا، لاتخاذ خطوات مماثلة. غير أنّ الضغوط الدبلوماسية التي مارستها الحكومة الفيدرالية الصومالية، مدعومة بأوراق ضغط إقليمية، أسهمت في تعليق تنفيذ الاتفاق مؤقتاً، دون إلغائه، خاصة بعد توقيع اتفاق أنقرة برعاية تركيا في ديسمبر ٢٠٢٤م. وعلى الرغم من ذلك، لم تتراجع هرجيسا عن استراتيجيتها، بل اتجهت نحو توسيع

شـبكة تحالفاتها، معتمدةً على توظيف التناقضـات الإقليمية والدولية، مسـتفيدةً من حاجة إثيوبيا الملحّة إلى منفذ بحري، بما يعزز موقعها في معادلات التنافس الجيوسـياسـي في القرن الإفريقي(عسكر، ٢٠٢٥م، ص٢).

ومن جهة أخرى، تسعى أرض الصومال إلى استثمار التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما التوترات المرتبطة بأمن البحر الأحمر وتهديدات جماعة الحوثي، عبر طرح نفسها كشريك أمني محتمل للقوى الدولية. وفي هذا السياق، أشارت تقارير إلى وجود تقارب غير معلن مع الكيان الصـهيوني، تمحور حول إمكانية إنشـاء قاعدة عسـكرية في الإقليم، بما يسمح باستخدامه كمنصة لعمليات عسكرية محتملة في اليمن أو غيرها، مقابل الحصول على اعتراف رسمي ودعم استثماري(Yarom, 2025). كما تعزز هذه التوجهات ما ذهبت إليه بعض الدوائر البحثية الأمريكية من احتمال إدراج الإقليم ضمن مسارات التطبيع التي شهدتها المنطقة منذ عام ٢٠٢٠م، حيث أبدت قيادة أرض الصـومال انفتاحاً واضـحاً على إقامة علاقات مع الكيان الصـهيوني، انطلاقاً من منطق المصـلحة الوطنية وتعزيز الاسـتقرار الإقليمي(Townsend, 2025).

وعلى الصـعيد الدولي، تدرك حكومة أرض الصـومال أنّ موقعها الجيوسـياسـي يجعلها جزءاً من التنافس الاسـتراتيجي بين القوى الكبرى، ولا سـيما الولايات المتحدة والصـين في منطقة القرن الإفريقي. وفي هذا الإطار، تميل هرجيسـا إلى تعزيز علاقاتها مع واشـنطن، باعتبار ذلك خياراً استراتيجياً قد يسهم في تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، بما في ذلك الاقتراب من هدف الاعتراف الدولي. وقد برزت مؤشـرات إيجابية في هذا الاتجاه، تمثلت في وجود مكتب اتصـال أمريكي في الإقليم، إلى جانب دعوات داخل الكونغرس الأمريكي لتعزيز التمثيل الدبلوماسـي في هرجيسا، فضـلاً عن تشريعات تشـجع الاستثمار الأمريكي في الإقليم، في سياق مواجهة النفوذ الصيني المتصاعد في المنطقة(Yonen, 2025).

كما تنظر الولايات المتحدة إلى أرض الصومال بوصفها شريكاً أمنياً محتملاً في مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن البحري، نظراً لموقعها الاسـتراتيجي المطل على خليج عدن وقربها من مضـيق باب المندب، وهو ما يمنحها أهمية خاصـة في حماية خطوط الملاحة الدولية(Webb, 2024). وفي هذا السياق، سعت هرجيسا إلى استمالة واشنطن عبر تقديم عروض تتعلق بإقامة

قواعد عسكرية، فضلاً عن إتاحة الوصول إلى موارد معدنية استراتيجية، مثل الليثيوم، في ظل سعي الولايات المتحدة لتنويع سلاسل الإمداد بعيداً عن النفوذ الصيني(Mulugeta & Girma, 2025).

في المقابل، تتسم علاقات الإقليم مع الصين بالتوتر، خاصة بعد تطوير علاقاته مع تايوان عام ٢٠٢٠، في خطوة تتعارض مع مبدأ "الصين الواحدة" الذي تتمسك به بكين. وقد رفضت أرض الصومال عروضاً صينية تتضمن استثمارات وقروضاً مقابل قطع علاقاتها مع تايبيه، ما دفع الصين إلى تبني سياسات أكثر تشدداً، من خلال تعزيز علاقاتها مع الحكومة الفيدرالية الصومالية ودعم وحدة الأراضي الصومالية، في محاولة لاحتواء التحركات الانفصالية(Kagwanja, 2024).

وفي سياق موازٍ، تمثل استضافة أرض الصومال لعدد من المكاتب التمثيلية لدول إقليمية ودولية خطوة تدريجية نحو ترسيخ حضورها في النظام الدولي، إذ تسعى من خلال هذه الآلية إلى بناء علاقات شبه دبلوماسية تمهّد مستقبلاً للاعتراف الرسمي، مستفيدةً من موقعها الجيوستراتيجي وما يوفره من فرص اقتصادية واستثمارية(Tesfaye, 2025).

وتنطلق هرجيسا في مجمل تحركاتها من إدراك عميق لأهميتها الجيوسياسية، لاسيما موقعها على الساحل الجنوبي لخليج عدن وقربها من مضيق باب المندب، الذي تمر عبره نسبة كبيرة من التجارة العالمية. كما تسعى إلى تقديم نفسها بوصفها نموذجاً للاستقرار النسبي والديمقراطية في بيئة إقليمية مضطربة، في مقابل الأوضاع الأمنية والسياسية الهشة في الصومال، الأمر الذي يعزز من جاذبيتها كشريك موثوق للقوى الدولية. ومن ثم، توظف أرض الصومال هذه المعطيات في إطار استراتيجية متكاملة تهدف إلى استقطاب الدعم الدولي وتكريس حضورها كفاعل إقليمي، تمهيداً لتحقيق هدفها الرئيس المتمثل في نيل الاعتراف الدولي(Kabandula, 2025).

ثانياً: الحسابات المتباينة في الساحة الدولية

تحول إقليم أرض الصومال إلى ساحة تنافسية في ضوء التدافع بين عدد من اللاعبين الإقليميين والدوليين، الذين يسعون إلى إيجاد موطئ قدم استراتيجي وتعزيز نفوذهم في القرن

الإفريقي. يتوافق هذا الواقع مع مصالح إقليم أرض الصومال، الذي يسعى إلى استثمار هذا الزخم في الترويج لمطالبه بالاعتراف الدولي، لضمان بقائه في صدارة الاهتمام الإقليمي والدولي في منطقة تشهد تفاعلات معقدة تشمل صراعات وتوترات مستمرة. تتباين حسابات الأطراف المعنية في المنطقة تجاه قضية الإقليم، بين من يرحب بدعم مساعي أرض الصومال وبين من يعتبرها تهديداً لأمنه ومصالحه الحيوية. ومن أبرز الأحداث الإقليمية، اتفاق يناير ٢٠٢٤م بين أديس أبابا وإقليم أرض الصومال، الذي أدى إلى استقطاب إقليمي وتشكل تكتلات متضادة: داعمة لطموحات الإقليم، وأخرى داعمة لوحدة الدولة الصومالية، حيث تعتبر إثيوبيا الإقليم فرصة للحصول على منفذ بحري وتجاري على البحر الأحمر وتقليل اعتمادها على ميناء جيبوتي(Bojang, 2025).

في مقابل ذلك، برزت مقاومة إقليمية للخطوة الإثيوبية، تجلت في اجتماع اسمرة أكتوبر ٢٠٢٤، الذي ضم إريتريا إلى جانب مصر والصومال، مما دفع إثيوبيا إلى التراجع مؤقتاً عن تنفيذ بعض بنود الاتفاق لتفادي التصعيد مع التكتل المضاد. هذا الوضع يعكس التوترات القائمة بين أديس أبابا وأسمره منذ اتفاق بريتوريا ٢٠٢٢م، بينما تؤكد القاهرة على منع أي تواجد للدول غير الساحلية في البحر الأحمر لحماية مصالحها الاستراتيجية، ويرفض الصومال أي مساس بسيادته الوطنية، معتبرًا الاتفاق الإثيوبي مع أرض الصومال انتهاكاً لسيادته. كما تواجه جيبوتي تحديات اقتصادية واستراتيجية نتيجة التوجه الإثيوبي نحو الإقليم، إذ تعتمد أديس أبابا على ميناء جيبوتي لنقل معظم تجارتها، في حين أن تعزيز علاقات الإقليم مع أطراف إقليمية أخرى قد يزيد المنافسة على ميناء بربرة الاستراتيجي(Adegoke, 2025).

يلعب الكيان الصهيوني دوراً بارزاً في المنطقة، إذ يرى في البحر الأحمر شرياناً حيوياً للتجارة والدفاع، ويعزز وجوده الروابط الاستراتيجية مع شركاء في إفريقيا والخليج وشرق آسيا. ويسعى الكيان الصهيوني لتعزيز التعاون مع أرض الصومال من خلال مشاريع اقتصادية وتنموية في قطاعات المياه والصحة والزراعة، إضافة إلى تفعيل دور بعض المنظمات غير الحكومية والخيرية، بهدف بناء صورة إيجابية لدى السكان المحليين. وترى أرض الصومال في توثيق العلاقات مع الكيان الصهيوني وسيلة لتعزيز موقفها الدولي وتحقيق الاعتراف الدولي، كما يدعم الطرفان جهود مواجهة تهديد جماعة الحوثي وخلق فرص اقتصادية جديدة، إلى جانب

تعزيز حضـــور الكيان الصـــهيوني الدبلوماســـي والاســـتراتيجي في القرن الإفريقي(Norman, 2024).

من جهة أخرى، تثير تحركات الكيان الصـــهيوني مخاوف كل من إيران وتركيا، إذ تؤكد تركيا على وحدة وسيادة الصومال على كامل أراضيه، بما في ذلك إقليم أرض الصومال، فيما قد تلجأ إيران إلى وكلائها الإقليميين لمواجهة النفوذ الصـــهيوني في البحر الأحمر. وعلى المســـتوى الدولي، ينظر الغرب، بما في ذلك واشنطن، إلى الاعتراف بإقليم أرض الصومال كوسيلة لتطويق النفوذ الصيني في القرن الإفريقي، وهو ما يعكسه مشروع إدارة ترامب ٢٠٢٥، رغم أن الاعتراف الأمريكي المباشر ما زال مستبعداً حفاظاً على وحدة الصـومال ولتفادي النزاعات الانفصـالية في المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار تجارب سابقة مثل جنوب السودان(O'Connor, 2025).

ثالثاً: السيناريوهات المستقبلية للتحرك نحو الاعتراف

بالرغم من النجاح الذي حققه إقليم أرض الصومال في إثارة حراك إقليمي ودولي، وتحوله إلى مســـرح مركزي للتنافس متعدد الأقطاب بين القوى الفاعلة في القرن الإفريقي، إلا أن هذا النجاح لا يضـــمن بالضـــرورة خطوات ملموســـة نحو الاعتراف الدولي بالإقليم. إذ تواجه إدارة هرجسيا مجموعة من المعوقات الاستراتيجية التي قد تعرقل هذه الخطوة المصيرية. من أبرز هذه المعوقات عدم القدرة على التكهن بردود الفعل المحتملة للصـــين في حال قررت الولايات المتحدة الاعتراف بالإقليم، حيث تمتلك بكين أوراق ضـغط قوية تشمل فرض عقوبات اقتصـادية قد تُشكل حصـــاراً فعلياً على الإقليم. كما أن الصـــين قد تعمل على تحفيز الدول المجاورة، مثل إثيوبيا، لإعادة النظر في علاقاتها مع هرجســـيا، أو دفع الحكومة الفيدرالية الصـــومالية نحو تصـــعيد الأعمال العدائية، بما يفاقم التوترات الداخلية في الإقليم ويتيح للأطراف المعارضـــة اســـتغلال الظروف لمحاولة الإطاحة بالإدارة الحالية. علاوة على ذلك، يُعد التصـاعد المحتمل للصـراع بين الصـــين والولايات المتحدة في القرن الإفريقي عاملاً إضـــافياً يزيد من احتمالية تحول إقليم أرض الصومال إلى نقطة اشتعال إقليمي، مما ينعكس سلباً على أمن واستقرار المنطقة ويجعل خطوات الاعتراف الدولي مؤجلة على المدى القريب، خاصـــة في ظل بيئة إقليمية معقدة تتســـم بتشـــابك المصالح وتضارب التوجهات بين مختلف القوى الدولية والإقليمية(عسكر، ٢٠٢٥م، ص٨).

رغم هذه التحديات، تستمر إدارة إقليم أرض الصومال في تبني نهج دبلوماسي مرن يهدف إلى إبقاء قضية الاعتراف الدولي على رأس الأجندة الإقليمية، من خلال مغازلة القوى الفاعلة وإغراءها بالمكاسب الاقتصادية والاستثمارية والأمنية الممكنة في الإقليم مقابل تراجعها عن الممانعة أو الضغط على الإقليم. ويستند هذا النهج إلى الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للإقليم والموارد المحلية المتاحة، بما يعزز فرص كل طرف في تحقيق مصالحه، وهو ما يجعل الإقليم محور اهتمام متواصل. ورغم أن هذه الاستراتيجية قد تحقق بعض المكاسب المؤقتة، إلا أنها تحمل في طياتها مخاطر كبيرة، تتمثل في تفاقم الخلافات الإقليمية في القرن الإفريقي، وزيادة احتمال زعزعة الأمن والاستقرار الإقليمي، إضافة إلى الضغط المستمر على إدارة هرجسيا للتوازن بين طموحاتها في الاعتراف الدولي وواقع القوى المؤثرة في المنطقة. وبالتالي، يظل المشهد الدولي والإقليمي حول الاعتراف بإقليم أرض الصومال معقداً ومشحوناً بالتحديات، ما يتطلب من الإدارة الإقليمية قدرة فائقة على إدارة العلاقات الدولية واستثمار الفرص دون الانجرار إلى صراعات قد تهدد مكتسباتها الاستراتيجية(Yarom, 2025).

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات:

١. يمثل الانفصال السياسي لإقليم أرض الصومال نموذجاً فريداً للانفصال المعلّق في القرن الإفريقي.
٢. ان موقع الإقليم الجغرافي المطل على خليج عدن ومضيق باب المندب، يعزز أهميته الاستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي.
٣. يعد الشكل الجغرافي المتصل للإقليم وتضاريسه الداخلية من العوامل التي ساهمت في تعزيز تماسك الإقليم واستقراره النسبي مقارنة ببقية مناطق الصومال.
٤. نجح الإقليم في بناء مؤسسات سياسية وإدارية شبه مستقلة، بما يعكس قدرته على إرساء الحكم الذاتي رغم غياب الاعتراف الدولي الرسمي.
٥. من العوامل التي جعلت الإقليم محط اهتمام القوى الإقليمية والدولية هو أبعاده الاقتصادية والاستثمارية، خصوصاً الموانئ وموقعه على الممرات البحرية.

٦. يعكس التنافس الإقليمي والدولي حول الإقليم أهميته الجيوبوليتيكية المتزايدة، ويحدد خياراته الاستراتيجية المستقبلية.

ثانياً: المقترحات:

١. تعزيز العلاقات الدبلوماسية غير الرسمية مع الدول الإقليمية والدولية ذات النفوذ لتقوية موقع الإقليم السياسي.
٢. توسيع الشراكات الاقتصادية والأمنية، خصوصاً في إدارة الموانئ والممرات البحرية الحيوية.
٣. الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الأساسية لضمان استدامة التنمية الذاتية وتحسين مستوى المعيشة.
٤. تطوير القدرات المؤسسية والإدارية لضمان حكم رشيد ومستدام وزيادة مصداقية الإقليم داخلياً وخارجياً.
٥. تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية لدعم البرامج التنموية والتعليمية والصحية.
٦. تشجيع الدراسات والأبحاث الاستشرافية حول السيناريوهات المستقبلية للتوازنات الجيوبوليتيكية

المصادر والمراجع:

اولاً: المصادر العربية:

١. الدويكات، حسن عبدالقادر، **الجغرافيا السياسية**، ط١، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الأردن، ٢٠١١.
٢. مركز مقديشو للبحوث والدراسات، **جمهورية الصومال الفيدرالية (دراسة في التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية)**، دراسة بحثية، ٢٠١٦.
٣. جاد الرب، حسام الدين، **الجغرافية السياسية**، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٨.

٤. جيدي، عبدالقادر معلم محمد، **الدور العربي في الصومال منذ انهيار الدولة المركزية** (دراسة حالة في المدة ما بين ١٩٩١-٢٠١٥)، معهد هيرتج لدراسة السياسات، مقديشو، الصومال، ٢٠١٥.

٥. جيدي، عبدالقادر معلم محمد، **ازمة الصومال: إشكالية الدولة وآفاق إعادة البناء**، مجلة دراسات افريقية، العدد٤٥، ٢٠١١.

٦. محمد، محمد حجازي، **الجغرافية السياسية**، جامعة القاهرة، كلية الاداب، مصر، ١٩٩٧.

٧. كتيب الإحصاءات العالمية طبعة عام ٢٠١٨، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية شعبة الإحصاءات، السلسلةV، العدد٤٢، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٨.

٨. كاظم، عمار شريف، **الدولة القزمية في العالم رؤية جغرافية سياسية**، مجلة التربية للعلوم الصرفة، العدد٣، المجلد١، ٢٠١١.

٩. سعودي، محمد عبد الغني، **الجغرافية السياسية المعاصرة** -دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية-، مكتب الانجلو المصرية، مطبعة محمد عبد الكريم حسان، ٢٠٠٧.

١٠. الديب، محمد محمود، **الجغرافية السياسية أسس وتطبيقات**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨.

١١. عثمان، السيد عوض، **بناء الدولة - أزمة المصالحة الصومالية**، كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، العدد ١٤٧- السنة الخامسة عشرة، ٢٠٠٥، http://www.mafhoum.com/press9/254P3.htm

١٢. علي حلني، **(أرض الصومال) رحلة البحث عن الاعتراف**، جريدة الشرق الأوسط، العدد (١٤٢٤٣)، ٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٧.

١٣. القدس العربي، كينيا تعتزم فتح قنصلية في "أرض الصومال"، ١٧/١٢/٢٠٢٠، Alquds Alarabi Newspaper.

١٤. أحمد عسكر، **مستقبل الدولة الوطنية في الصومال.. أزمة إقليم أرض الصومال نموذجاً**، تقارير وتحليلات، ٣١-٠٧-٢٠١٩، https://www.alhoukoul.com/mstqbl-aldwltt-alwtdnett-fe-alsswmal-azmtt-ieqlem-ardt-alsswmal-nmwthjaan

١٥. نور جيدي، تقرير وكالة الأناضول، مقديشو، https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%82%D8%82

١٦. مركز مقديشو للبحوث والدراسات، **شركة عمانية تعلن عن استثمار لها في إقليم أرض الصومال** | مركز مقديشو للبحوث والدراسات، ٢٠١٩، (mogadishucenter.com)

١٧. نجاح عبد الله سليمان، **الدعم الإماراتي لـ"جمهورية الصومال الانفصالية"**، ٢٠١٩، https://www.almayadeen.net/articles/blog/1342777

١٨. أمنية محمد سيد عبد الله، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ١٨ حزيران، ٢٠١٨.

١٩. مركز الإمارات للسياسات، الحضور التركي في البحر الأحمر: مظاهره وأهدافه وآفاقه المستقبلية، ٢٣-٠٣-٢٠٢٠، https://epc.ae/ar/topic/turkeys-presence-in-the-red-sea-forms-objectives-and-prospects

٢٠. أحمد عسكر، مركز الإمارات للسياسات، علاقة تايوان وأرض الصومال وأثرها على مستقبل النفوذ الصيني في القرن الأفريقي، ١٠/٨/٢٠٢٠، https://epc.ae/ar/topic/taiwan-somaliland-relations-impact-on-the-future-of-chinese-influence-in-the-horn-of-africa

٢١. عربي بوست، أمريكا تخسر معركة النفوذ اللوجيستي مع الصين في جيبوتي.. وربما تبحث عن بديل آخر شرق إفريقيا، https://arabicpost.net/

٢٢. الشمري، ثناء إبراهيم فاضل. (٢٠٢١). **الأهمية الجغرافية السياسية لإقليم أرض الصومال.** مجلة آداب البصرة، ع٩٦، ٢٠٧ - ٢٢٩. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1236911

٢٣. عسكر ، احمد، **حدود مساعي إقليم ارض الصومال للحصول على الاعتراف الدولي**، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، ٢٠٢٥.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. The contacts and addresses of the Somaliland representative offices around the world, https://somalilandgov.com/country-profile/embasies
2. Hassan Suleiman Ahmed, An Analytical Understanding of How External Sources Inform and Impact Upon Somaliland's National - Education and Teacher Education Policy Making Proc, Non published PhD thesis, School of Sport and Education, Brunel University, UK, August 2009.
3. Ali, M. Y. and Ibrahim, I. , Rock Art in Somaliland: Discovery of two rock painting sites, Adumatu, Abdur Rahman As-Sudairi Cultural Centre, 25, January 2012.
4. The recognition of Somaliland- A brief history. Presidency, Hargeisa, Somaliland.https://www.ft.dk/samling/20161/almdel/URU/bilag/265/1786944.pdf. Accessed on 5/1/2021
5. United States Department of State Dispatch, 1990 Human Rights Report: Somalia, (1991); Africa Watch Committee, Somalia: A government at war with its own people, (New York: Human Rights Watch, 1990).
6. M. Bradbury, A. Abokor, H. Yusuf, Somaliland: Choosing Politics over Violence, (Review of African Political Economy, Vol. 30, No. 97, September 2003)
7. The contacts and addresses of the Somaliland representative offices around the world, https://somalilandgov.com/country-profile/embasies
8. Yarom, Amit. (2025, July 31). Gateways to the Red Sea: The rationale for normalizing relations between Israel and Somaliland. Atlantic Council. https://tinyurl.com/4zs989d6
9. Townsend, Mark. (2025, May 30). Somaliland president: State recognition on the horizon after Trump talks. The Guardian. https://tinyurl.com/4b4ufwpe
10. Yonen, Alexei. (2025, May). Somaliland's 30-year quest for recognition: Can U.S. interests make a difference? Democracy in Africa. https://tinyurl.com/nkjr4ad
11. Webb, Maxwell. (2024, December 17). A rare opportunity to deepen U.S.-Somaliland ties, but obstacles remain. Atlantic Council. https://tinyurl.com/3siiubza

12. Mulugeta, Merse Fikadu, & Girma, Lulseged. (2025, April 15). Unconventional transactions and alliances in the Horn of Africa: States, dams, ports, and peace support operations. Georgetown Journal of International Affairs. https://tinyurl.com/56wah3ah
13. Kagwanja, Peter. (2024, November 21). What do Somaliland's 2024 elections mean for China–Taiwan competition in the Horn of Africa? Pan-African Review. https://tinyurl.com/26dchc6i
14. Tesfaye, Jalin. (2025, March 27). U.S.–China competition in the Horn of Africa: Is Somaliland the next Taiwan? Horn Review. https://tinyurl.com/3ka3kda3
15. Kabandula, Abigail. (2025, January 28). Rising tensions in the Horn of Africa: Ethiopia, Somaliland, and prospects for regional instability. Wilson Center. https://tinyurl.com/52f7rb62
16. Bojang, Sheriff Jr. (2025, April 7). The Berbera battle: Inside the global race for Somaliland's strategic Red Sea port. The Africa Report. https://tinyurl.com/yy386wza
17. Adegoke, Yinka. (2025, January 17). U.S. House panel calls for Somaliland office to counter China. Semafor. https://tinyurl.com/3dfxjmp2
18. Norman, Jethro. (2024, January 25). Somaliland at the heart of rising tensions in the Horn of Africa. Danish Institute for International Studies. https://tinyurl.com/4uzf9tmt
19. O'Connor, Tom. (2025, September 9). An aspiring state seeks to become Trump's new weapon against China in Africa. Newsweek. https://tinyurl.com/2uhavb9u
20. Somaliland: EU Commissioner Andris Piebalgs announces more support for stability and regional cooperation. https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/IP_11_837